الأنباء
الاحد 15 ابريل 2012

25,4 مليار دينار جملة الإيرادات النفطية الفعلية وبارتفاع قدره 107٪ عن المقدرة

«الشال»: 26,8 مليار دينار جملة الإيرادات المحصلة في 11 شهراً من السنة المالية 2012/2011

تناول تقرير الشال الاقتصادي الاسبوعي تقرير المتابعة الشهري للادارة المالية للدولة عن فبراير 2012 الذي اشار الى استمرار الارتفاع في جانب الايرادات فحتى 2012/02/29، اى 11 شهرا من السنة المالية الحالية 2012/2011 بلغت جملة الايرادات المحصلة نحو 26,893 مليار دينار، اي اعلى بما نسبته 100٪ عن جملة الايرادات المقدرة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 13,445 مليار دينار، وبارتفاع، قاربت نسبته 44,1٪، عن مستوى جملة الايرادات المحصلة، خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفائتة 2011/2010، والبالغة نحو 18,668 مليار دينار.

وفي التفاصيل، تقدر النشرة الايرادات النفطية الفعلية، حتى 2012/02/29، بنحو 25,478 مليار دينار، اي اعلى بما نسبته 107٪ عن مستوى الايرادات النفطية المقدرة، للسنة المالية الحالية، بالكامل، والبالغة نحو 12,307 مليار دينار، وبما نسبته 94,7٪ من جملة الايرادات المحصلة، وذلك بفضل ارتفاع انتاج وأسعار النفط والتقدير المنخفض للايرادات النفطية في الموازنة العامة. وما تحصل، من الايرادات النفطية، خلال 11 شهرا من السنة المالية الحالية، كان اعلى بنحو 7,999 مليارات دينار، اي بما نسبته 45,8٪، عن مستوى مثيله، خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفائتة. وتم تحصيل ما قيمته 1,414 مليار دينار، ايرادات غير نفطية، خلال الفترة نفسها، وبمعدل شهري بلغ نحو 128,587 مليون دينار، بينما كان المقدر في الموازنة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، نحو 1,138 مليار دينار، اي ان المحقق سيكون اكثر، للسنة المالية الحالية، بكاملها، بنحو 405 ملايين دينار، عن ذلك المقدر، اذا افترضنا استمرار مستوى الايرادات غير النفطية بالمعدل الشهري المذكور نفسه.

واشار التقرير الى ان اعتمادات المصروفات للسنة المالية الحالية كانت قد قدرت بنحو 19,435 مليار دينار، وصرف فعليا ـ طبقا للنشرة ـ حتى 2012/02/29، نحو 10,823 مليارات دينار، بمعدل شهري للمصروفات بلغ نحو 983,947 مليون دينار، لكننا ننصح بعدم الاعتداد بهذا الرقم، لان هناك مصروفات كبيرة اصبحت مستحقة، لكنها لم تصرف، فعلا.

وذكر التقرير انه رغم ان النشرة تذهب الى خلاصة مؤداها ان فائض الموازنة، في نهاية الـ 11 شهرا من السنة المالية الحالية، قد بلغ نحو 16,070 مليار دينار، الا اننا ننشر هذا الرقم من دون النصح باعتماده لانه رقم افتراضي، اذ نعتقد ان رقم الفائض الفعلي للموازنة، للسنة المالية بكاملها، سيكون اقل من الرقم المنشور، عن مستوى فائض فترة الـ 11 شهرا منها، ونتوقع ان يكون اقل، مع صدور الحساب الختامي، ونتوقعه ما بين 10,5 و11,5 مليار دينار.

ارتفاع ايرادات الكويت النفطية في 11 شهراً بنسبة 107٪

907,4 ملايين دينار إجمالي قيمة بيوعات العقود والوكالات للربع الأول

استعرض تقرير الشال الاقتصادي الاسبوعي آخر البيانات التي وفرتها وزارة العدل ـ ادارة التسجيل العقاري والتوثيق، حتى نهاية الربع الاول من عام 2012، حيث اشار الى نمو في سيولة السوق العقاري، مقارنة بمستوى مثيله المسجل في الربع الاول من العام الفائت، فقد بلغت جملة قيمة بيوعات العقود والوكالات، للربع الاول، نحو 907,4 ملايين دينار، منها نحو 843,7 مليون دينار عقود، ونحو 63,6 مليون دينار وكالات، وهي اعلى، بما نسبته 26,9٪، عن مثيلتها، في الربع الاول من العام الفائت، والبالغة نحو 714,8 مليون دينار. وقد ارتفع نصيب السكن الخاص ـ عقودا ووكالات ـ من الاجمالي، الى نحو 55,6٪، مقابل 55,3٪ في الربع الاول من العام الفائت، بينما انخفض نصيب النشاط الاستثماري الى نحو 36,4٪، مقابل 39,3٪ للربع الاول 2011، اما التجاري فقد بلغ نصيبه نحو 6,5٪، مقابل 5,1٪ للربع الاول من 2011، وأخيرا، بلغ نصيب المخازن نحو 1,5٪. وارتفعت قيمة بيوعات نشاط السكن الخاص والنشاط الاستثماري والتجاري والمخازن، خلال الربع الاول من العام الحالي، بنحو 27,6٪، و17,4٪، و63٪، و599٪ على التوالي، مقارنة بما كانت عليه في الربع الاول من العام الفائت.

وذكر التقرير انه عند مقارنة سيولة شهر مارس 2012 بسيولة شهر فبراير 2012، نجد انها قد انخفضت بشكل طفيف، فقد بلغت قيمة تداولات شهر مارس نحو 280,7 مليون دينار، بمعدل يومي لقيمة التداول قاربت 13,4 مليون دينار، ونحو 355 الف دينار كمعدل للصفقة الواحدة، مقابل 281,4 مليون دينار لشهر فبراير، وبمعدل يومي لقيمة التداول قاربت 16,6 مليون دينار، وبنحو 322 الف دينار كمعدل للصفقة الواحدة لشهر فبراير.

واضاف انه عند مقارنة بيوعات الربع الاول من العام الحالي بمثيلتها، للربع الرابع من العام الفائت (2011)، فاننا نلاحظ ارتفاعا في السيولة بما نسبته 47,1٪، اذ بلغت بيوعات الربع الرابع من العام الفائت نحو 616,8 مليون دينار، بما يوحي بنمو كبير في السيولة لبداية العام الحالي.

الأفراد لايزالون أكبر المتعاملين بالبورصة بنسبة استحواذ 56٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة

تناول تقرير الشال الاقتصادي الاسبوعي تقرير «حجم التداول في السوق الرسمي طبقا لجنسية المتداولين» عن الربع الاول 2012 الذى اصدرت الشركة الكويتية للمقاصة وأفاد بأن الافراد لايزالون اكبر المتعاملين، اذ استحوذوا على 56٪ من اجمالي قيمة الاسهم المباعة، و54,7٪ من اجمالي قيمة الاسهم المشتراة. فقد باع المستثمرون الافراد اسهما بقيمة 1,364 مليار دينار، كما اشتروا اسهما بقيمة 1,332 مليار دينار، ليصبح صافي تداولاتهم، الاكثر بيعا، نحو 32,2 مليون دينار.

واستحوذ قطاع حسابات العملاء (المحافظ) على 20,7٪ من اجمالي قيمة الاسهم المباعة، و20,1٪ من اجمالي قيمة الاسهم المشتراة، وقد باع هذا القطاع اسهما بقيمة 504,674 ملايين دينار، في حين اشترى اسهما بقيمة 489,329 مليون دينار، ليصبح صافي تداولاته، بيعا، نحو 15,345 مليون دينار.

وثالث المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات، فقد استحوذ على 19,2٪ من اجمالي قيمة الاسهم المشتراة، و16,6٪ من اجمالي قيمة الاسهم المباعة، وقد اشترى هذا القطاع اسهما بقيمة 467,242 مليون دينار، في حين باع اسهما بقيمة 403,236 ملايين دينار، ليصبح صافي تداولاته، القطاع الوحيد شراء، نحو 64,006 مليون دينار.

وآخر المساهمين في السيولة قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 6,7٪ من اجمالي قيمة الاسهم المباعة، و6٪ من اجمالي قيمة الاسهم المشتراة، وقد باع هذا القطاع اسهما بقيمة 162,565 مليون دينار، في حين اشترى اسهما بقيمة 146,099 مليون دينار، ليصبح صافي تداولاته، بيعا، نحو 16,466 مليون دينار.

ومن خصائص سوق الكويت للاوراق المالية استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون اكثر المتعاملين فيها، اذ باعوا اسهما بقيمة 2,201 مليار دينار، مستحوذين بذلك على 90,4٪ من اجمالي قيمة الاسهم المباعة، في حين اشتروا اسهما بقيمة 2,193 مليار دينار، مستحوذين بذلك على 90,1٪، من اجمالي قيمة الاسهم المشتراة، لتبلغ صافي تداولاتهم، بيعا، نحو 7,710 ملايين دينار. وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين، من اجمالي قيمة الاسهم المشتراة، نحو 6,5٪، اي ما قيمته 158,585 مليون دينار، في حين بلغت قيمة اسهمهم المباعة، نحو 134,783 مليون دينار، اي ما نسبته 5,5٪ من اجمالي قيمة الاسهم المباعة، ليبلغ صافي تداولاتهم، الاكثر شراء، نحو 23,802 مليون دينار.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي، من اجمالي قيمة الاسهم المباعة، نحو 4,1٪، اي ما قيمته 98,962 مليون دينار، في حين بلغت نسبة اسهمهم المشتراة، نحو 3,4٪، اي ما قيمته 82,870 مليون دينار، ليبلغ صافي تداولاتهم، بيعا، نحو 16,092 مليون دينار.

وبمقارنة خصائص التداول، ما بين الاشهر الثلاثة (يناير وفبراير ومارس 2012)، ظل التوزيع النسبي بين الجنسيات، كما هو، (نحو 90,3٪ للين و6٪ للمتداولين من الجنسيات الاخرى و3,7٪ للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي)، اي ان بورصة الكويت ظلت بورصة محلية، باقبال من جانب مستثمرين، من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، يفوق اقبال نظرائهم، من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها للافراد، لا للمؤسسات. وانخفض عدد حسابات التداول النشطة بنحو 24,8٪، ما بين مارس 2011 ومارس 2012، ويمكن تفسير ذلك، جزئيا، بأنه توجه صحي نتيجة انحسار التداولات الوهمية، ولكن بالمقابل، ارتفع عدد حسابات التداول النشطة، خلال شهر مارس 2012، بنحو 4,2٪، مقارنة بشهر فبراير 2012، وقد استقر عددها، عند 782,15 حسابا. وزاد عدد الحسابات النشطة ما بين نهاية ديسمبر 2011 ونهاية مارس 2012 بنحو 934,1 حسابا وبنسبة نمو بحدود 14٪، وخلال الربع كانت هناك عودة للتداولات الوهمية، كما ذكرنا في فقرات اخرى من تقاريرنا، لذلك لابد من التدقيق في نشاط الحسابات، وبعضها حتما حقيقي، ولكن البعض الآخر مجرد حسابات نائمة تحرك من أجل المضاربة الضارة.

3,697 ملايين نسمة إجمالي عدد السكان في الكويت بنهاية 2011

اشار تقرير الشال الاقتصادي الى آخر احصاءات السكان والعمالة، الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية التي تفيد بأن اجمالي عدد السكان قد بلغ نحو 3,697 ملايين نسمة، في نهاية عام 2011، وقد زاد اجمالي عدد السكان في الكويت، خلال النصف الثاني، بنسبة بلغت نحو 1,8٪، مقارنة بزيادة اقل او بما نسبته 1,4٪، خلال النصف الاول، وذلك نتيجة ارتفاع في عدد السكان غير الكويتيين، في النصف الثاني، بنحو 1,9٪، مقارنة بنمو اقل بلغ نحو 1,4٪، في النصف الاول. وزاد اجمالي عدد السكان، في نهاية عام 2011، بنسبة 3,2٪، عن مثيله المسجل في نهاية عام 2010. وكان العدد الاجمالي للسكان قد حقق نموا موجبا، بنسبة 2,8٪، في عام 2010، مقارنة بنحو 6,8٪، و1,2٪، و1,3٪ في الاعوام 2007 و2008 و2009، على التوالي. وبلغت الزيادة المطلقة، خلال العام 2011، نحو 115,2 الف نسمة، اذ زاد عدد السكان الكويتيين بنحو 34,8 الف نسمة، بمعدل نمو نسبته 3٪، ليبلغ اجمالي عددهم نحو 1,183 مليون نسمة، وانخفضت مساهمة الكويتيين، في جملة السكان، من نحو 32,06٪، في نهاية العام الفائت، الى نحو 32٪، ويفوق عدد الاناث البالغ نحو 602,6 الف عدد الذكور البالغ نحو 580,6 الفا. في المقابل، زاد عدد السكان غير الكويتيين، بنحو 80,4 الف نسمة، اي بمعدل نمو قاربت نسبته 3,3٪، ليبلغ عددهم نحو 2,514 مليون نسمة، وبمعدل نمو سنوي مركب، خلال السنوات 2001ـ2011، بلغ نحو 5,7٪.

وبلغ اجمالي عدد العاملين في الكويت نحو 2,2 مليون عامل، اي ما نسبته 60,2٪ من مجموع السكان، بينما بلغت هذه النسبة للكويتيين نحو 32,9٪ من اجمالي عدد السكان الكويتيين، ومن الملاحظ ان نسبة العاملين غير الكويتيين، من مجموع السكان غير الين، قد بلغت نحو 73,1٪. وارتفعت نسبة العاملين، في مجموع عدد العاملين في الكويت، من نحو 16,9٪، في عام 2010، الى 17,5٪ في عام 2011، وانخفضت نسبة عمالة الاناث في جملة العمالة الكويتية الى نحو 46,1٪ نهاية عام 2011، بعد ان كانت عند 46,3٪ نهاية عام 2010، بينما بلغت نسبة عمالة الاناث في جملة العمالة في الكويت نحو 28,7٪.

«الأولى»: استمرار اعتماد المتداولين على الانتقائية في الشراء مع التركيز على الأسهم الصغيرة

قال تقرير شركة الاولى للوساطة المالية ان مؤشر سوق الكويت للاوراق المالية انهى تعاملات الاسبوع الماضي على تذبذب بعد اعتماد المتداولين على الانتقائية في الشراء مع استمرار استراتيجية المضاربة وتركيزهم على الاسهم الصغيرة.

واضاف التقرير ان مؤشر السوق تحرك خلال الاسبوع الماضي ضمن نطاق عرضي في ظل ترقب المستثمرين لنتائج الربع الاول من 2012، ما جعل استمرار الاتجاه الصعودي للسوق «بلا قوة دافعة».

ورأى أن النتائج المنتظرة لم تكن العامل الحاسم الوحيد في نظرة صانع السوق خصوصا في ظل اعتقاد المستثمرين الرئيسيين «أن ثمة امكانية لاستمرار التباين والتذبذب».

وأوضح ان ضغوط البيع «ظهرت في تعاملات الاسبوع الماضي بعد عزوف بعض المتعاملين عن المشاركة قبيل النتائج الفصلية الاولى من العام الحالي وعقب تعرض الحكومة لاستجوابين في مجلس الامة وان كانت الاخيرة نجحت في تجاوزهما بسهولة الا ان ذلك زاد القلق لدى المستثمرين».

وذكر ان عمليات الشراء تركزت على أسهم انتقائية «أثبتت نتائج أعمالها السنوية مدى متانة وضعها المالي» باعتبار معيار الكفاءة المالية «من أهم المعطيات التي يمكن أن يتكئ عليها متخذو القرار الاستثماري في الوقت الراهن» خصوصا في ظل مكافحة شريحة واسعة من الشركات لتداعيات الازمة المالية وما خلفته من خسائر فادحة على قيم اصولها وخسارتها لغالبية رأسمالها.

وأشار الى اشكالية تعليق شريحة واسعة من الشركات عن التداول «التي لاتزال تشكل عائقا رئيسيا في رفع مستويات التداول بالسوق لاسيما مع ما تثيره من مخاوف لدى محافظ استثمارية تعود لافراد وشركات عالقة في كيانات تواجه عقوبة الايقاف لعدم تقديم ميزانياتها المالية أو أخرى قدمت أوراقها وتعاني ملاحظات مهمة لدى هيئة أسواق المال على غرار بعض شركات الاستثمار التي مازالت متأثرة بتداعيات الازمة المالية حتى الآن ما ألقى بظلاله على معدلات القيمة السوقية المتداولة يوميا».

وبين تقرير «الاولى» ان هذه الاعتبارات وغيرها من العوامل الفنية الغائبة عن دعم السوق المحلي قادت معدلات السيولة الموجهة الى السوق لاستمرار التراجع خلال الاسبوع الماضي مع استمرار تراجع شهية المستثمرين رغم ان الاعتقاد لايزال قائما لدى المستثمرين أن ثمة فرصة لاستغلال الفرص المتاحة والاداء الأفضل لبعض الاسهم على المستويين المتوسط وطويل الامد.

واعتبر انه رغم وجود بعض الفرص «المغرية» الا ان ذلك لا يعني التخلي عن توخي الحذر بشأن ايقاع واستدامة التعافي في شريحة الاسهم القيادية بعد تعرض بعضها الى التذبذب في نشاطه خلال تداولات الاسبوع الماضي لاسيما في قطاع المصارف.

ورأى التقرير انه مع امكانية «ترجمة» ذلك الى تنامي اهتمام المستثمرين بالشراء على الاسهم الصغيرة وغياب الدعم في بعض الحالات الا أن اجواء العزوف عن المخاطرة في الاسهم القيادية هيمنت في الفترات الاخيرة على الاسهم القيادية «لكن من المرجح عودة الاهتمام مجددا بالبنوك في السوق والاسهم القيادية المعروفة لدى المستثمرين الافراد أو المؤسسات من حيث ايجابية الاداء وسخاء التوزيعات».

واشار الى كثافة عمليات الشراء في بعض الجلسات على أسهم بعض المجاميع النشطة من فترة فيما يبقى معظم مديري المحافظ والصناديق الاستثمارية على اهتماماتهم بأسهم القطاعات التشغيلية خصوصا ان الوضع العام اصبح «مبررا» لموجة بيع الاسهم المضاربية التي تم تكوينها اخيرا ما يعطي انطباعا بأن نطاق التذبذب سيستمر لبضعة أسابيع.

«بيان»: السوق يتمكن من العودة للون الأخضر بدعم من القوى الشرائية على الأسهم القيادية في قطاعي البنوك والخدمات

قال تقرير شركة بيان للاستثمار ان سوق الكويت للاوراق المالية انهى تداولات الاسبوع الماضي مسجلا ارتفاعا لمؤشريه، وذلك في ظل دعم من عمليات الشراء التي شملت العديد من الاسهم القيادية والصغيرة، وسط اداء اتسم بالتذبذب المحدود، كما لقي السوق دعما من عودة النهج المضاربي في الظهور مجددا، والذي تركز على اسهم بعض المجاميع الاستثمارية.

وذكر التقرير ان وزير التجارة والصناعة انس الصالح قال خلال الاسبوع الماضي ان الحكومة تعمل حاليا على حلحلة اهم المعوقات التي تقف حائلا امام التنمية الاقتصادية في الكويت، والتي اهمها البيروقراطية في اجهزة الدولة، وذلك عن طريق تبسيط الاجراءات المتعلقة بالدورة المستندية، بالاضافة الى تسريع ما يمكن اقراره من قوانين وتشريعات، والتي من اهمها قانون الشركات، وقانون حماية المنافسة لتنظيم بيئة الاعمال، فضلا عن تفعيل الهيكلة المالية المضطربة في الدولة.

ومن المأمول ان يكون هذا التصريح دلالة حقيقية على البدء الفعلي والعملي في تناول معاول الاصلاح للجهاز البيروقراطي الذي يعد مرضا مزمنا في الجهاز الحكومي، والذي هو محل شكوى من جميع الجهات التنفيذية المسؤولة عن الاصلاح الاقتصادي. ويعتبر هذا التصريح، اذا ما تزامن مع التنفيذ، بارقة امل جديدة يطرحها وزير التجارة الشاب في عملية الاصلاح التي طال انتظارها.

وعلى صعيد اداء سوق الكويت للاوراق المالية في الاسبوع الماضي، فقد تمكن السوق من العودة للون الاخضر مرة اخرى بعد ان عانى من الخسائر المتتالية في الاسبوعين السابقين، حيث لقي دعما من القوى الشرائية التي تركزت على بعض الاسهم القيادية في قطاعي البنوك والخدمات بشكل خاص، بالاضافة الى المضاربات السريعة التي تركزت على الاسهم الصغيرة، خاصة في قطاعي الاستثمار والعقار.

وعلى الرغم من مكاسب السوق في الاسبوع الماضي، الا ان اداءه اتسم بالتذبذب بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى، حيث جاء ذلك نتيجة اتجاه بعض المتداولين الى تنفيذ عمليات بيعية بهدف جني الارباح، مما اجبر مؤشري السوق على التراجع والاغلاق في المنطقة الحمراء في اكثر من جلسة. من جهة اخرى، لعبت تداولات الثواني الاخيرة دورا ملحوظا في تحسين اغلاقات مؤشري السوق في معظم جلسات الاسبوع الماضي، حيث عادة ما تشهد تلك اللحظات عمليات شراء انتقائية مكثفة، الامر الذي ينعكس بشكل ايجابي على اداء مؤشري السوق.

هذا ومع نهاية الاسبوع الماضي وصلت نسبة ارتفاع المؤشر السعري على المستوى السنوي الى 6,44٪، في حين كانت نسبة المكاسب التي حققها المؤشر الوزني منذ بداية العام الحالي 1,68٪. اما على صعيد القيمة الرأسمالية للسوق، فمع نهاية الاسبوع الماضي بلغت القيمة السوقية لجميع الشركات المدرجة في السوق الرسمي 28,21 مليار دينار، متراجعة بنسبة 1,20٪ عن مستواها في نهاية العام 2011، والتي بلغت آنذاك 28,55 مليار دينار. وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الاسبوع السابق عند مستوى 6,188,9 نقطة، مسجلا ارتفاعا نسبته 0,71٪ في حين سجل المؤشر الوزني نموا بنسبة بلغت 0,65٪ بعد أن اغلق عند مستوى 412,43 نقطة. وقد شهد السوق هذا الاداء في ظل تباين المتغيرات الاسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة بتداولات الاسبوع قبل الماضي، حيث نقص متوسط كمية التداول بنسبة بسيطة بلغت 2,23٪، في حين سجل متوسط قيمة التداول نموا نسبته 5,11٪.

«المشورة»: السوق ينتعش مع الانطلاقة الحقيقية لعمل هيئة أسواق المال

قال التقرير الاسبوعي لشركة المشورة والراية ان معظم مؤشرات السوق الوزنية اقفلت خضراء بنهاية الاسبوع الماضي وكان مؤشر المشورة للاسهم المتوافقة مع الشريعة افضلها اداء مدعوما بارتفاع سهم «زين» بنسبة قاربت الـ 5٪ ليقفل المؤشر المتوافق اسلاميا على مكاسب بلغت 1,3٪ تقارب الـ 6 نقاط ليصل الى مستوى 455,7 نقطة.

وكان مؤشر الاسهم الوزني العام قد كسب 0,6٪ هي 2,66 نقطة ليقفل على مستوى 412,43 نقطة، وكان مؤشر المشورة للاسهم الاسلامية الادنى من حيث المكاسب وبنسبة محدودة لم تتجاوز 0,4٪ هي 1,73 نقطة ليبتعد قليلا عن مستوى 400 نقطة ويقفل تحديدا عند 403,4 نقاط.

وكان الدعم للسوق من خلال قطاعي الخدمات والعقارات واللذين حصدا 1,7٪ بنهاية الاسبوع ليواصل مؤشر الخدمات المكاسب خلال هذا العام ويرفعها الى 7,5٪ مقلصا الفارق بينه وبين قطاعات الصدارة غير الكويتي (الاستثمار العقارات) حيث تقلصت مكاسبهما خلال الاسبوعين الماضيين مقابل ارتفاع الخدمات بشكل كبير.

ولفت التقرير الى ما اعتبره «تنظيفا للسوق» من قبل هيئة اسواق المال وقراراتها الجديدة الخاصة بالشطب حيث تركز على اسهم اسلامية حيث ما شطب معظمه اسلامي وأيضا قرار انذار 8 شركات واعطاؤها مهلة حتى 30 يونيو منها 7 شركات اسلامية، مشيرا الى انه لم يثن المتداولين عن استهداف اسهم اسلامية بل زادت نسبتها حيث بلغت 63٪ من كمية الاسهم المتداولة خلال الاسبوع رغم ايقاف اسهم نشاط مهمة مثل الصفاة والتي تعوق نشاط بقية اسهم الكتلة، وكان نصيب الاسهم التقليدية 16٪ فيما تبقى 21٪ هو نصيب الاسهم المتوافقة مع الشريعة من النشاط، كذلك كانت 54٪ من سيولة السوق متجهة نحو اسهم مؤشر المشورة للاسهم الاسلامية وكان نصيب الاسهم التقليدية 18٪ بينما 28٪ قيمة تداولات الاسهم المتوافقة مع الشريعة.

وكان سهم «زين» الاكثر تأثيرا في مثل هذه التغيرات وكذلك المكاسب الوزنية في المؤشرات الرئيسية الثلاثة.

وأشار التقرير الى ان ما يشهده سوق الكويت للاوراق المالية خلال هذه الفترة وبعد مرور عام على بداية عمل هيئة اسواق المال، جعل المتعاملين في السوق يلمسون انطلاق اعمال الهيئة بوضوح خلال هذه الفترة حيث تم شطب اسهم متعثرة بالفعل بعد ان حذرتها الهيئة قبل ثلاثة اشهر واستمرت القرارات بالتدفق كان آخرها يوم الخميس الماضي بتحذير 8 شركات والغاء ادراج شركة منالقابضة والغاء عدم ادراج شركة كفيك بعد نجاحها في اعادة هيكلة ديونها وزيادة رأسمالها بـ 65 مليون دينار، ومثل هذا الحراك سيزيد من الثقة في الاسهم المتداولة ويعطي انطباعا جيدا للمتداولين ان هناك من يراقب ويعاقب من يتسبب في خداعهم سواء بقصد او مضطر لذلك بسبب اوضاع غير طبيعية وضعته في مأزق ادى الى تعثره وبالتالي حتمية خروجه من السوق.

صندوق الأوسط المالي بالدينار الكويتي

كما في 31 مارس 2012

العائد منذ التأسيس	صافي قيمة الوحدة	القيمة الاسمية
% 3.09	1.1309938	1.000 د.ك

لمزيد من المعلومات يرجى الإتصال بالبنك الأهلي المتحد إدارة الخزينة تلفون 22462805/09